ورفضها لادعاءات الحقيقة أو شروط المشروعية، مهما تكن طبيعتها، وموقفها الذي يشي باحتقار نيتشويّ شامل لقيم الفكر "الليبراليّ ـ الإنسانويّ". إنّ مجرّد استخدام مفاهيم من مثل الضمير، النيّة الطّيبة، المسؤولية، أو الحكم الأخلاقيّ في حضرة مفكّري اليمين الأرثوذكس لمابعد البنيوية يعني أن يُنظر إليك بافتتان مشوبٍ بشفقة كبيرة بوصفك تمثّل رفاتً للخطاب "التنويريّ" البائد. ذلك أنّه إذا كان "الأنا المستقلّ" ـ كما تذهب عباراتهم النمطية ـ قد تشظّى الآن مبعثراً نفسه إلى تعدّدية من "مواقع الأنا" الجمعية، الهجينة، المنقوشة داخل اللغة أو القائمة بإطلاق كتجلّيات لهذا الخطاب المؤسّس أو ذاك، عندئذ لامناصّ من أن تزدهر تلك القيم وتستمرّ كمزايا لتوهّم ذاتي مزمن، وكنمط من التوظيف المرآويّ "المتخيّل" الذي فُكّكت ادعاءاته منذ زمن بعيد بواسطة استبصارات علم النفس، اللّغويات البنيوية، نظرية الخطاب الفرويدية، الخ.[٢٩] لذلك، فإنّ ما أُطلق عليه باسم "الوضع مابعد الحداثويّ" قد يمتدّ ليشمل قضايا لها علاقة بالأخلاق والسياسة مثلما يشمل مسائل ذات محتوىً ابستمولوجيّ صرف. بمعنى آخر، ما من مهرب خارج "الخطاب" ـ أو التعدّدية القائمة "لمواقع الأنا" الخطابية ـ بحدوده التي، بشكل لافكاك منه، هي "حدود عالمنا" (عبارة ويتغينشتين)، حيث بالضرورة يضع، أي الخطاب، شروط أيّ جدل ذي معنىً حول الحقيقة، الواقع، أو القيم الأخلاقية. في أضعف الأحوال، هل نستطيع أن نتمسّك بالمشروع التنويريّ (أو بشكلٍ أدقّ الكانطيّ) للحكم على هذه المسائل المتوزّعة عبر أقانيم عدّة من خلال استحضار "مبدأ نقدّي للملَكَات" يسعى لتكريس الحيازة المشروعة للفهم المعرفي (النظريّ) من جهة، وللعقل العمليّ (الأخلاقيّ) من جهة أخرى. ذلك أنّ هذا لن يكون سوى بمثابة مثال على التفكير التقهقريّ الرغبويّ، ومحاولة لاسترجاع الشعور الفائق بالذات من جانب أولئك "المفكّرين الكونيين" السلفويين الذين يُعتبر دورهم الرّياديّ ـ أو صلاحيتهم للتحدّث باسم أفراد آخرين أقلّ تنوّراً ـ بمثابة خرافة من